أثار تهديد الولايات المتحدة بعواقب على الجهة المسؤولة عن القصف الذي استهدف اربيل مساء الاثنين، مخاوف في صفوف مليشيات «الحشد الشعبي»، ما دفع فصائل مسلحة لإخلاء مواقع لها يعتقد انها تحتوي على اسلحة وصواريخ، تحسباً من رد اميركي، في ظل محاولات سياسية للتهدئة

قصف أربيل توعد واشنطن يربك المليشيات

فصائل مسلحة تخلي مواقعها تحسباً من رد أميركي ووساطات للتهدئة

للحديث تتمة...

«اليسار الإسلامي»... مزايدة تطرف

ناصر السهلي

تحت عنوان براق، يخرج ساسة «يمين الوسط» الأوروبي بخطاب قديم جديد عن مواجهة «اليسار الإسلامي»، وهذه المرة من فرنسا، على لسان وزيرة التعليم فريدريك فيدال. تهمة «الراديكالية اليسارية الإسلامية» تمتد من كوبنهاغن الدنماركية، العارقة في منافسة تطرف حزبي على تحييد مواطنيها المسلمين، إلى أنحاء القارة الأوروبية، وتحت عناوين مواجهة زائفة، ومقيتة النتائج، في إقصاء، حس المواطنة لدى أجيال ولدت وكبرت في الضواحي، أو ما يسمى «غيتوهات».

استنباط الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، كغيره في أوروبا، في زمن وباء كورونا، مصطلحات مواجهة تقوم على اصطفاف هوياتي ديني، هو وقوع غير محسوب في فخ التطرف القومي، وهروب من استحقاقات عقلانية لسياسات تمييز منهجي ومؤسساتي لعقود خلت. مصطلح «مكافحة الانفصالية الإسلامية» لا يجيب على أولويات التحديات في القارة، بل يخلق «مكارثية أوروبية»، يريدها الفاشيون «محاكم تفتيش»، ويبررونها باتهامات غوغائية بـ«الخيانة»، على نسق جماعات العنف العنصري الأميركية في «كو كلوكس كلان» قبل عقود.

وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان، بمزايدته على «التجمّع الوطني» برئاسة مارين لوبان، باعتبارها تبدي «ليونة» حيال الإسلام، يخترل خطر تكريس مصطلحات عن حتمية التصادم الثقافي الحضاري، بمنهجية سطحية لمستشرقي التنظير الشعبوي، وبما لا يليق بدول المواطنة والعدالة والحرية. إشاعة أجواء، ترهيب، في الإعلام والسياسة والأكاديميا، بتهمة «اليسارية الإسلامية»، هو ما تعيشه دول الشمال وإسكندينافيا منذ 2015. لإجبار تيار سياسي عريض على تبنّي نظرية المؤامرة على «القوميات البيضاء». وفي أحد تجلياته لا يختلف عن حملات الصهيونية الغربية باعتبار كل انتقاد للاحتلال الإسرائيلي «معاداة للسامية». حتى لو شارك يهود معادون للصهيونية في «حركة المقاطعة».

ما يشوّه سمعة وصورة فرنسا، أو إيطاليا والنمسا والمجر وألمانيا والدنمارك، هي الممارسات والقوانين المتحيزة، القائمة على منافسة ديماغوجية للتطرف الشعبوي، وليس «اليسار الإسلامي» الحذر من ضرب أسس العدالة والمساواة، في ارتداد تيار الوسط كسباً لتعاطف الجماهير. وبقدر ما يدرك ساسة معسكر مخضرم، والمستوى الأمني، مخاطر شرعنة اليمينية المتطرفة، فإن انتهازية مغموري السياسة، باستهداف الناس على أساس المعتقد والخلفية الإثنية، تخلق منزلقات ليست مبشرة.

الهامات لفصائل تابعة لـ«الحشد» بالمسؤولية عن الهجوم (محمد الربيعي/فرانس برس)

بغداد ـ **سلام الجاف**
أكثم سيف الدين

لا يزال القصف الصاروخي الذي استهدف مساء الإثنين الماضي مدينة أربيل، وقُتل فيه متعاقد مدني أجنبي وجُرح آخرون، بينهم أميركيون، يشغل الساحة العراقية، وخصوصاً بعد توعد الولايات المتحدة بمحاسبة الجهات المسؤولة، وعدم الاقتناع بتبني مليشيا «سرايا أولياء الدم» الهجوم، وسط توجيه أصابع الاتهام للمليشيات تابعة لـ«الحشد الشعبي»، التي تتخوف من رد أميركي، ما دفعها لاتخاذ إجراءات احترازية. جاءت هذه التطورات فيما برز إعلان الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ، مساء أمس، أن الحلف قرر توسيع نطاق عمليات التدريب في العراق، وتوسيع الحضور الجغرافي لمهام قوات الأطلسي إلى خارج بغداد، محذراً من أن تنظيم «داعش» ما زال ناشطاً.

أما عن هجوم أربيل، فتوعدت وزارة الخارجية الأميركية، في وقت متأخر من ليل الأربعاء، بعواقب على أي مجموعة مسؤولة عن الهجوم الصاروخي الذي وقع في أربيل. وقال المتحدث باسم الخارجية نيد برايس إن الهجوم «لن يمر بلا رد»، موضحاً في تصريح صحافي، أن الاتصالات مع المسؤولين في الإدارة الإقليمية الكردية في العراق مستمرة، وأنهم يواصلون العمل بشكل وثيق مع نظرائهم لتحديد المسؤولين عن الهجمات. وأضاف: «بالطبع لن نستعرض ردنا، لكن يمكن القول إنه ستكون هناك عواقب لأي جماعة مسؤولة عن هذا الهجوم». عراقياً، كشف مسؤول أمني في بغداد، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن «فصائل مسلحة عدة أخلت مواقع لها يعتقد أنها تحتوي على أسلحة وصواريخ، تحسباً من رد أميركي على هجوم أربيل»، مضيفاً أن «هناك محاولات من بعض قيادات الحشد الشعبي، لتحقيق تهدئة تبعد شبح الضربة الأميركية المحتملة، ومنهم فالح الفياض وهادي العامري، اللذان أبديا اعتراضهما على الهجوم أمام قيادات سياسية كردية في أربيل، معتبرين أنه يعزّز صورة الحشد السلبية». وأكد المسؤول أن «تلك القيادات تجري لقاءات واتصالات مع رئيسي الجمهورية برهم صالح والحكومة مصطفى الكاظمي في هذا الصدد»، مشيراً إلى أن «قيادات الفصائل بصدد عقد اجتماع لاتخاذ خطوات احترازية خوفاً من تنفيذ واشنطن أي هجوم مفاجئ ضدها».

يأتي ذلك في وقت تُوجّه فيه أصابع الاتهام نحو فصائل «الحشد الشعبي» بالوقوف وراء الهجوم. وقال المتحدث باسم الحزب «الديمقراطي الكردستاني» محمود محمد، في بيان، إن «الهجوم نفذته مجموعة مختلة خارجة عن القانون مستترة بالحشد الشعبي وإمكانياته وامتيازاته وعباءته»، محذراً من أن «هذه الأعمال ستغرق العراق بمزيد من الفوضى».

في المقابل، حاولت هيئة «الحشد» وقيادات رفيعة في الفصائل المسلحة أن تنأى بنفسها عن الهجوم. وقال القيادي في «الحشد» وعد القدو إن «الحشد لا علاقة له من قريب ولا من بعيد بهجوم أربيل، ويجب الابتعاد عن كيل التهم الجاهزة والمؤامرات التي تحاك ضد هذه المؤسسة»، مؤكداً في تصريح صحافي، أن «الحشد مؤسسة رسمية ولا تقوم بهذه الأفعال». وأشار إلى أن «هنالك مؤامرة تقودها أميركا وتقف معها بعض القيادات الكردية، يراد منها زج الحشد في هذه العملية».

وسعت جهات سياسية مرتبطة بـ«الحشد الشعبي» لتحميل تنظيم «داعش» مسؤولية الهجوم. وقال النائب عن تحالف «الفتح» (الذراع السياسي للحشد)، محمد حسين أبو ذر، إن «هجوم أربيل مشابه لجميع الأعمال المماثلة التي تستهدف أمنية مرتبطة بالقائد العام للقوات المسلحة، وهي تدافع عن العراق والعراقيين، ولا بد أن تنتظر نتائج التحقيق من اللجنة التي شكلت من قبل القائد العام للقوات المسلحة والتي تضم جميع الأطراف، أي من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان ومن أشخاص مهنيين وحرفيين، مهمتهم التحقيق للوصول إلى النتائج الحقيقية ورفع توصياتها إلى القائد العام للقوات المسلحة».

أعلنت حلف الأطلسي توسيع حضور قواته إلى خارج بغداد

أعلنت الخارجية الأميركية أن هجوم اربيل لن يمر بلا رد

في سياق تداعيات الهجوم، أكد المتحدث العسكري باسم القائد العام للقوات المسلحة في العراق اللواء يحيى رسول، ضرورة العمل بين القوات العراقية والبشمركة في مجال التنسيق بالملف الأمني، معتبراً أن حماية أربيل أولوية. وأوضح رسول في كلمة له من مدينة أربيل نقلتها وسائل إعلام محلية كردية، أن «الخلافات السياسية تؤثر على قدرات القوات العسكرية في البلاد، وهناك لجنة مشتركة بين الحكومة الاتحادية وبغداد وحكومة إقليم كردستان للتحقيق في القصف، داعياً إلى انتظار نتائج تحقيق اللجنة. وحول اتهام الفصائل قال رسول إن «الحشد الشعبي مؤسسة عراقية»، مبيناً في تصريح لوكالة الأنباء العراقية الرسمية، أن «هناك خللاً أمنياً دائماً ينفذ أو يدخل من خلاله داعش، وهي مناطق الحدود الفاصلة ما بين القطعات، وقد ركزنا أكثر من مرة على هذا الموضوع ونبهنا منه». وشدد على ضرورة «التنسيق العالي للسيطرة على هذه المناطق»، معتبراً أن «القصف محاولة لخلط الأوراق واستفزاز لكل الجهات الموجودة في البلد».

في هذا الوقت، برز لقاء صالح، أمس، بالسفير الأميركي في بغداد مايئو تولر، لبحث العلاقات الثنائية والتعاون المشترك وسبل تطوير آفاق التعاون»، وفق الرئاسة العراقية. وأكد صالح خلال اللقاء، وفق بيان الرئاسة، «ضرورة مواصلة التنسيق لمكافحة فلول الإرهاب، وترسيخ سلطة الدولة في فرض القانون واحترام سيادتها، وأهمية تخفيف حدة التوترات في المنطقة وعدم زج البلاد في صراعات الآخرين». من جهته، شدد السفير الأميركي على التزام واشنطن بـ«دعم أمن واستقرار وازدهار البلاد وترسيخ سيادتها، وتعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات». في سياق آخر، أثار اللقاء الذي أجراه صالح، الأربعاء، مع القيادي في «كتائب حزب الله»، رئيس أركان «الحشد الشعبي» عبد العزيز المحمداوي، الملقب بـ«أبو فدك»، جدلاً سياسياً، فبينما تساءلت قوى كردية عن فحوى اللقاء، مطالبة بإخضاع «الحشد» لأوامر الدولة، دافعت أخرى عن اللقاء. وقال القيادي في الحزب «الديمقراطي الكردستاني» ماجد شنكالي، لـ«العربي الجديد»، إنّ «لقاء الرئيس صالح مع أبي فدك في هذا الظرف يتعلق بالتأكيد بالقصف الصاروخي الذي وقع على أربيل، في ظل معطيات تشير إلى أن القصف تم من فصائل مسلحة موالية لإيران أرادت أن تبعث برسائل إلى أربيل وإلى الولايات المتحدة، كما يتعلق أيضاً بمسألة انتشار قوات الحشد الشعبي بصورة كبيرة في كركوك وسنجار». في المقابل، دافع النائب عن «تحالف سائرون» الذي ينتزعمه مقتدى الصدر، بدر الزيادي، عن اللقاء، معتبراً أن «الحشد» جزء من منظومة الدولة، وله رأي في إدارة الملف الأمني. وقال الزيادي، لـ«العربي الجديد»، إن «رئيس الجمهورية له الحق بإجراء أي لقاء».

فشل جولة أستانة: تسويف المسار الدستوري

أكدت الجولة الأخيرة من مباحثات مسار أستانة السورية، عزم الروس على تسويف المسار الدستوري، ما يجعل هذا المسار أمام لحظة حاسمة، إما بإنعاشه نتيجة الضغوط الأميركية، أو إعلان موته

عماد كركص

يطرح الفشل الذي منيت به جولة أستانة الأخيرة، أسئلة كثيرة حول مستقبل اللجنة الدستورية، التي لم تحرز أي تقدّم على طريق صياغة دستور جديد لسورية، بعد أكثر من عام وثلاثة أشهر على انطلاقها، وخمس جولات اتسمت بالمراوحة في المكان، والتعطيل والمماطلة من وفد النظام السوري، بمساندة حليفيه الروسي والإيراني. وعكس البيان الختامي للجولة الأخيرة من مباحثات أستانة، والذي صدر أول من أمس الأربعاء، الرغبة الروسية بأن يكون مسار اللجنة الدستورية فضفاضاً من حيث الوقت، وغير قابل للتأثير الخارجي، بنية إبعاد الجهود الغربية عن دفع العملية الدستورية لتحقيق خرق واضح في أعمالها.

وكانت الجولة الجديدة من «أستانة» قد عُقدت عقب فشل الجولة الخامسة من مسار اللجنة الدستورية في جنيف. وكشف وفد النظام خلال جولة الدستورية الأخيرة، بشكل صريح، أنه أتى إلى المسار لنقاش مواضيع دستورية، وليس لوضع صياغات دستورية، وهذا ما يجعل مسار اللجنة فاقداً لأهميته، وبحكم الفاشل، مع رفض واحد من أهم أطرافه البدء بكتابة الصياغات. ولم ينجح الطرفان الآخران، المعارضة والمجتمع المدني، ومعهما المبعوث الأممي غير بيدرسن، بإقناع وفد النظام بكتابة حتى مادة أو بند واحد في مسودة الدستور الجديد للبلاد.

وكان البيان الختامي لجولة أستانة أكد «أهمية دور اللجنة الدستورية في جنيف»، بوصفها «شُكلت بإسهام حاسم من قبل الدول الضامنة في صيغة أستانة وتنفيذاً لمخرَجات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي»، مشيراً إلى أن المجتمعين في أستانة تناولوا «بالتفصيل والاستفاضة الاجتماع الخامس للجنة الصياغة التابعة للجنة الدستورية، والذي عقد في جنيف». وأعرب المجتمعون عن «عزمهم الأكيد دعم عمل اللجنة من خلال التفاعل المستمر مع الأطراف السورية، أعضاء اللجنة الدستورية والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسن، باعتباره شخصية مساهمة في دمشق، ولا حاجة لعقد واحد جديد. علماً أن مبعوث الرئيس الروسي إلى سورية، كان قد دعم مقترحاً لبنانياً لعقد نسخة ثانية من مؤتمر اللاجئين في لبنان، وذلك عقب انتهاء المؤتمر الأول في دمشق. ما يدل على أن الروس يسعون لطرح المسارات ووجهات نظر الحل بما يوافق رؤيتهم بفرض أجندتها، ويضمن بقاء حليفهم بشار الأسد على رأس السلطة، من دون التطلع لتحقيق تلك المسارات الواردة في البند العاشر من بيان جولة أستانة الأخيرة، أن الروس يسعون لمزيد من المماطلة والتسويف في المسار الدستوري، بلا جدية في دفعه قدماً، وذلك بخلط الأوراق والبحث عن تفريعات جديدة بعيدة عن عمل اللجنة، بحجة دفع تقدمها.

وكان الروس قد ذهبوا بوفد رفيع المستوى قاده مبعوث الرئيس الروسي، الكسندر لافرنتييف، إلى جنيف إبان انعقاد الجولة الخامسة من مسار الدستورية، وهناك حاول الوفد إقناع أطراف اللجنة، على الأخص المعارضة والمجتمع المدني، عبر محادثات ومباحثات جانبية غير رسمية، بالعودة إلى مسار أستانة لحل القضايا العالقة بعد تعثر مسار الدستورية. وقبلها سعى الروس للالتفاف على مسار اللجنة بمحاولة خلق مسار سياسي جديد بصبغة إنسانية، تحت عنوان «عودة اللاجئين»، نهاية العام الماضي، بيد أن جهودهم ذهبت باتجاه الفشل بسبب المقاطعة الغربية للمؤتمر الذي عقد في دمشق.

وأفاد مصادر لـ«العربي الجديد» من داخل اجتماعات الجولة الأخيرة لأستانة، بأن الروس والإيرانيين رفضوا مقترحاً تركياً لعقد مؤتمر جديد للاجئين في تركيا، بذريعة أنهم، أي الروس والإيرانيين، رغوا مؤتمراً مماثلاً في دمشق، ولا حاجة لعقد واحد جديد. علماً أن مبعوث الرئيس الروسي إلى سورية، كان قد دعم مقترحاً لبنانياً لعقد نسخة ثانية من مؤتمر اللاجئين في لبنان، وذلك عقب انتهاء المؤتمر الأول في دمشق. ما يدل على أن الروس يسعون لطرح المسارات ووجهات نظر الحل بما يوافق رؤيتهم بفرض أجندتها، ويضمن بقاء حليفهم بشار الأسد على رأس السلطة، من دون التطلع لتحقيق تلك المسارات أي فاعلية، واستخدامها لكسب الوقت، للوصول إلى الانتخابات الرئاسية منتصف العام الحالي، بنيّة التجديد للأسد لولاية رئاسية جديدة.

وعلى هامش الجولة الأخيرة من أستانة، لوّح بيدرسن، بإمكانية لجوء المجتمع الدولي للبحث عن بدائل في حال عدم تقدم العملية الدستورية، الأمر الذي قد يدفع روسيا لإعادة حساباتها حول التعامل مع مسار الدستورية، بالضغط على النظام، ولو نسبياً، للبدء بوضع صياغات دستورية خلال الجولات المقبلة. كما ألمح بيدرسن إلى الاستفادة من الضغط الأميركي لدفع مسار الدستورية، وصرح على هامش جولة أستانة الأخيرة، بأنه «لا يمكن أن تسير أعمال اللجنة الدستورية بالطريقة الموجودة حالياً، وهي بحاجة إلى دفعة من أجل أن تسير قدماً، وهذا ما كان محور الحديث مع الأطراف المعنية في الاجتماعات». وأكد المبعوث الأممي أنه «ستكون لي زيارة إلى موسكو ودمشق، وسألتقي مع وفد المعارضة، وستكون هناك لقاءات مع الجانب الأميركي، وبناء على ذلك يتم الحديث عن الدفع باتجاه العملية السياسية». لكن بيدرسن أشار إلى أنه لا يوجد لديه حالياً موعد وجدول أعمال للجولة المقبلة، مرجعاً تحديد ذلك لما ستجري عليه اللقاءات لاحقاً، ووصل بيدرسن أمس الخميس إلى موسكو والتقى وزير الخارجية سيرغي لافروف، ومن موسكو سينطلق إلى دمشق لمواصلة المشاورات بشأن عمل اللجنة. وكان بيدرسن، وبعد اجتماعه مع وفدي المعارضة والنظام إلى أستانة، كل على حدة، أكد باسم الأمم المتحدة أن «اجتماعات الدستورية لا يمكن أن تستمر على هذا النحو مثلما كانت عليه الحال أثناء الاجتماع الأخير، إذ لم تتمكن الأطراف من الاتفاق على إجراء مناقشة ضمن المجموعة المصغرة للجنة».

وأشار الرئيس المشترك للجنة الدستورية عن وفد المعارضة، هادي البحرة، لـ«العربي الجديد»، إلى أن بيدرسن قد يزور طهران وأنقرة لبحث العملية الدستورية، مؤكداً عدم وجود بديل عن العملية السياسية الجارية حالياً، والتي عادت الدول الراعية لمفاوضات أستانة (روسيا وتركيا وإيران) للتأكيد عليها في بيان جولة أستانة في سوتشي.

وعادت الولايات المتحدة لتذكّر روسيا بأن لا بديل عن المسار الأممي في جنيف لحل القضية السورية وفقاً للقرار 2254، عبر مسؤول من وزارة خارجيتها، مؤكدة رفضها المشاركة في مسار أستانة، بعد أن قاطعت الجولة الأخيرة من المسار.

ولا يُتوقع أن تفلح جهود بيدرسن في حثّ دمشق على الانخراط جدياً بالعملية الدستورية، إذ إن وفد النظام أصر على موقفه خلال الجولة الماضية وما سبقها بأن لا صياغات دستورية، وأن مهمته المناقشة وحسب. وإن كان بيدرسن اتهم النظام بعد انتهاء الجولة الماضية بالتعطيل، فمن المحتمل أن يذهب إلى إعلان موت اللجنة بعد المشاورات الحالية، أو عقب انتهاء الجولة المقبلة، هذا في حال أفضت جهوده للتوصل إلى عقد جولة جديدة.

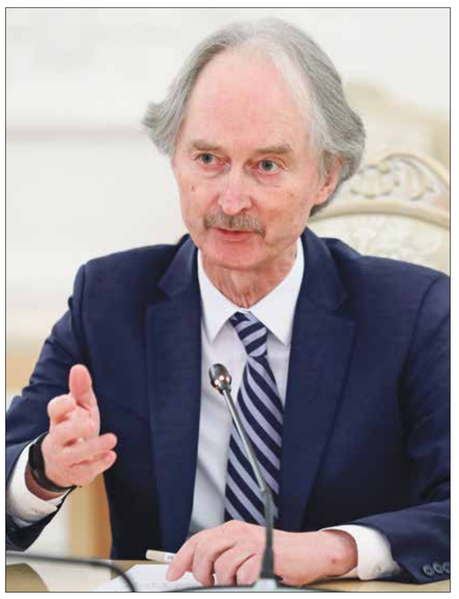

قد يذهب بيدرسن إلى إعلان موت اللجنة الدستورية (الأناضول)

البنتاغون: تعاوننا مع «قسد» مستمر

أكد المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية، جون كيربي (الصورة)، أول من أمس الأربعاء، أن «العمليات العسكرية الأميركية في كل من سورية والعراق تركز حالياً على التصدي لتنظيم داعش الذي لا يزال موجوداً»، مضيفاً أن قوات بلاده «تعمل في سورية مع قوات سورية الديمقراطية (قسد)، وهو أمر لم يتغير». ويأتي ذلك عقب بدء القوات الأميركية بإنشاء قاعدة عسكرية جديدة لها في ريف الحسكة، هي الثانية لها خلال أقل من شهر في المنطقة.

انفجار بيروت: مخاوف على التحقيق بعد تنحية القاضي

عزلت محكمة التمييز الجزائية في لبنان، القاضي فادي صوان، عن التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت، وسط مخاوف من طيّ القضية

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

شهدت قضية انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/آب الماضي، تطوراً قضائياً لافتاً، أمس الخميس، مع إعلان محكمة التمييز الجزائية في لبنان برئاسة القاضي جمال الحجار نقل ملف التحقيقات بالانفجار، من المحقق العدلي القاضي فادي صوان الى قاضٍ آخر، إثر الطلب الذي كان قد تقدّم به الوزيران السابقان، المدعى عليهما، علي حسن خليل، وغازي زعيتر، بنقل الدعوى للارتياب المشروع، في شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي. وجاء الخبر، بعد إعلان الوزير السابق المدّعى عليه، يوسف فنيانوس، مساء أول من أمس الأربعاء، رفضه المثول أمام القاضي صوان، أمس. وعلّل فنيانوس ذلك في تغريدة له على «تويتر» جاء فيها «التبليغ أتى هاتفياً، ومخالفاً لأصول المحاكمات الجزائية».

وكشفت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد»، أنّ وزيرة العدل في حكومة تصريف الأعمال ماري كلود نجم، تبلغت قرار محكمة التمييز الجزائية، وجهّزت اسماً للقاضي البديل. وأوضح مدعي عام التمييز السابق، القاضي حاتم ماضي، لـ«العربي الجديد»، أنه عند تبلّغ وزيرة العدل القرار، عليها أن ترسل كتاباً سرياً الى مجلس القضاء الأعلى يتضمّن اسم القاضي الذي تقترحه بديلاً عن صوان. وإذا وافق مجلس القضاء عليه، عندها يعيد لها الكتاب مع الموافقة، حتى يصار إلى اعلان اسمه رسمياً، أما إذا لم يوافق، فيرسل كتاباً يرفق به رفضه، حتى تقترح وزيرة العدل اسماً آخر، وتعاد هذه الآلية حتى الاتفاق على اسم القاضي البديل، علماً أن لا مهلة محددة لها.

من جهته، أشار المدير التنفيذي لـ«المفكرة القانونية» المحامي نزار صاغية، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى ضرورة قراءة تعليل محكمة التمييز الجزائية والعوامل التي استندت اليها لاتخاذها قرار نقل الدعوى والشك بحيادية المحقق العدلي، لمعرفة ما إذا كان يضرّ بمصلحة التحقيق ويخدمه خصوصاً أنّ هناك ماخذ سبق أن تحدثنا عنها بشأن طريقة تعاطي القاضي صوان مع الملف. وأضاف: بغض النظر عن التعليل، سواء كان مرتبطا باستقلالية القاضي، أو بالحصانات أو اسباب اخرى، لا شكّ أنّ هناك خوفاً على مسار الملف، لتطييره، والقلق الأكبر من الإسم الذي سيعيّن بديلاً عن صوان، في ظلّ الهجمة السياسية والخطوط الحمراء الموضوعة على شخصيات يدعى عليها.

من جهتها، رأت الباحثة في منظمة «هيومن رايتس ووتش»، آية مجذوب في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ إبعاد صوان بعد قبول محكمة التمييز الجزائية طلب نقل الدعوى الذي تقدّم به اثنان من السياسيين المتهمين بالانفجار، هو استهزاء بالعدالة وإهانة لضحايا الانفجار وللشعب اللبناني. وشدّدت على بروز مشاكل جدية وخطيرة شابت التحقيقات التي قام بها صوان، وربما كان هناك أسباب مشروعة للطعن فيها، لكن حقيقة اتهامه للسياسيين ليست واحدة منهم. ولفتت إلى أنه بعد أكثر من ستة أشهر على وقوع الانفجار، عدنا إلى نقطة الصفر، إذ يقتضي الآن تعيين قاضٍ جديد، وسيتعيّن عليه بدء التحقيقات مرّة جديدة. لكن المحاكم للأسف، رسمت «خطوط حمراء» على السياسيين الذين لا يخضعون لسيادة القانون. وفي غضون ذلك، لا يزال 25 مسؤولاً إدارياً وأمنياً من الرتب الدنيا الى المتوسطة، رهن الاحتجاز من دون توجيه اتهامات واضحة لهم، في ظروف تشكل انتهاكاً لحقوقهم في الإجراءات القانونية الواجبة.

وكان صوان قد ادّعى في 10 ديسمبر الماضي على رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، ووزيرَي المال السابق النائب علي حسن خليل، والأشغال العامة النائب غازي زعيتر (ينتميان الى حركة أمل بزعامة رئيس البرلمان نبيه بري)، وفنيانوس (ينتمي الى تيار المردة برئاسة سليمان فرنجية)، بجرم الإهمال والتقصير والتسبب بوفاة وإيذاء مئات الأشخاص، فكان أن رفض المدعى عليهم المثول أمام المحقق العدلي، واضعين خطوته في إطار الاستهداف السياسي، وخانة الاستنسابية.

وإضافةً إلى إبعاد صوان، وافقت النيابة العامة التمييزية على تخلية سبيل رئيس اللجنة المؤقتة لإدارة واستثمار مرفأ بيروت حسن قريطم (المعفى من مهامه بمرسوم صادر عن رئيس الحكومة)، ورئيس مصلحة الأمن والسلامة في المرفأ محمد زياد العوف المدعى عليهما بانفجار مرفأ بيروت، بناءً على الطلب الذي تقدّم به وكيلهما القانوني المحامي صخر الهاشم، واعيد إلى المحقق العدلي لاتخاذ القرار المناسب.

رايتس ووتش: إبعاد صوان استهزاء بالعدالة وإهانة للضحايا

شرق غرب

قطر تحثّ اللبنانيين على تشكيل الحكومة

استقبل أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني (الصورة)، أمس الخميس، في الديوان الأميري، رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري. ووفق بيان للديوان الأميري، أكد أمير قطر موقف بلاده الداعم للبنان وشعبه، داعياً جميع الأطراف اللبنانية إلى تغليب المصلحة الوطنية، للإسراع في تشكيل حكومة جديدة، لمواجهة الأزمات والتحديات التي يتعرض لها لبنان.

(العربي الجديد)

تونس: الأمن الحدودي مستتب

شدّد وزير الدفاع التونسي، إبراهيم البرتاجي، أمس الخميس، على استتباب الوضع الأمني على الحدود التونسية مع الجزائر وليبيا، مشيراً في حديثٍ عقب جلسة استماع برلمانية، إلى أن «الوضع تحت السيطرة الكاملة للقوات العسكرية التونسية». وأضاف أن «الجيش التونسي يتصدى يومياً لعمليات التهريب والدخول غير الشرعي». واعتبر أنه «لا يمكن ربط ظاهرة التهريب والمهربين بالإرهاب بشكل مباشر».

(العربي الجديد)

احتدام معارك مأرب

شهدت محافظة مأرب النفطية شرقي اليمن، أمس الخميس، معارك ضارية، بعد هجمات مكثفة للقوات الحكومية أسفرت عن استعادة مواقع محدودة من جماعة الحوثيين. وحصلت القوات الحكومية على إسناد إضافي، بعد تدفق قوات جديدة من الجيش الوطني في محافظات شبوة وأبين، فضلاً عن التحاق المئات في صفوف المقاومة الشعبية بهدف التصدي للهجمات الحوثية المكثفة. وأعلن الجيش أن قواته، مسنودة بالمقاومة، دحرت الحوثيين من مواقع في جبهة المخدرة غربي مأرب.

(العربي الجديد)

«حماس»: تبدأ انتخاباتها الداخلية اليوم

تنطلق، اليوم الجمعة، المرحلة الأولى من الانتخابات الداخلية لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» الفلسطينية، لاختيار قيادة جديدة. وتتوزع الانتخابات الداخلية للحركة على ثلاثة أقاليم، هي: قطاع غزة، والضفة الغربية، وإقليم «الخارج» (خارج الأراضي الفلسطينية). وبحسب مصدر مطلع تحدّث لـ«الأناضول»، فإن الانتخابات ستبدأ في قطاع غزة كمرحلة أولى، على أن تتم في إقليم الخارج في وقت لاحق. أمّا بخصوص الضفة الغربية، فأوضح المصدر أن الانتخابات هناك تتم بآلية معقّدة وحذرة، نظراً «للظروف الأمنية وملاحقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي لأبناء الحركة».

(الأناضول)

إسرائيل تطوّر درعاً صاروخية بالتعاون مع أميركا

أعلن وزير الأمن الإسرائيلي، بني غانتس (الصورة)، أمس الخميس، أن إسرائيل تعمل على تطوير الدرع الصاروخية البالستية الجديدة (أرو-4) بالتعاون مع الولايات المتحدة، وهي مستوى جديد من نظام دفاعي شيدته مع التركيز خصيصاً على إيران. وتعمل منظومات الصواريخ (أرو-2) و(أرو-3) ضمن نظام متعدد المستويات، يهدف إلى اعتراض وتدمير الصواريخ.

(رويترز)

الغلاف

الأردن

بحث عن قانون انتخابي

بين دعوات تطوير الحياة السياسية وحسابات السلطة

تُجمع مختلف الاطياف الاردنية على ضرورة اعتماد قانون انتخابي جديد لتطوير الحياة السياسية والحزبية، مع استذكار محاسن قانون 1989، والإشارة إلى تخوّف السلطات من سيطرة حزب على القرار

عمّان ـ **انور الزيادات**

يتجدد اليوم في الأردن البحث عن قانون انتخاب مفقود بعيد الحياة الديمقراطية إلى مسارها الصحيح، فبعد 4 سنوات من انتخاب برلمان 1989، توقفت عربة الإصلاح السياسي، فيما يستمر الجدل حول قانون الانتخاب المطلوب لتنمية الحياة السياسية وتطوير أداء البرلمان، وسط اتهامات للسلطة التنفيذية بصناعة قوانين انتخاب تُحكم من خلالها سيطرتها على السلطة التشريعية. وتطالب مختلف الأطياف السياسية اليوم بقانون انتخاب قادر على تطوير الحياة السياسية والحزبية في الأردن، والعمل على تغيير الثقافة المجتمعية في ما يخص الترشح والتصويت في الانتخابات النيابية، والتفكير بحلول أخرى خارج إطار النظام الانتخابي الحالي، خصوصاً بعد دعوة العاهل الأردني عبد الله الثاني، في مقابلة مع وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) نُشرت في 10 يناير/كانون الثاني الماضي، إلى ضرورة إعادة النظر في قوانين الانتخاب والأحزاب والإدارة المحلية، بهدف تعزيز المشاركة السياسية للأحزاب وللشباب.

وإلى حين حسم الجدل الوطني حول قانون الانتخاب المرتقب، يحضر في النقاش الوطني الأردن الطويل من قوانين الانتخاب وتجارب الانتخابات النيابية التي جرت وفقها، بعضها كان مؤقتاً وأخرى جاءت دائمة، ليستند كل طرف إليها في الدفاع عن رؤيته ومطالبه من القانون الذي يريد. ويذكر الأردنيون في نقاشاتهم ومجالسهم السياسية محاسن مجلس نواب 1989، والقانون الذي انتُخب على أساسه والذي اعتمد على القوائم المفتوحة مع حق الناخب بالتنقل بين كافة القوائم في الدائرة الانتخابية الواحدة، واختيار من يشاء من المرشحين فيعطيه صوته، من دون أن يكون ملزماً بقائمة واحدة.

ومن ثم جاء نظام الصوت الواحد في الانتخابات، منذ 1993 وحتى 2007. ويقوم الناخب في ظل هذا النظام بالاقتراع لصالح مرشح واحد فقط في دائرته، ويتم ذلك في دوائر متعددة التمثيل، ويفوز أكثر من ممثل واحد عن كل دائرة انتخابية. وكان واضحاً أن هذا التعديل قد استهدف الحد من نفوذ القوى السياسية المنظمة، وفي مقدمتها جماعة «الإخوان المسلمين». بعد ذلك جاء نظام «الدوائر الوهمية»، وهو مصطلح أطلقه سياسيون على هذا النظام لعدم وجودها على أرض الواقع، وأجريت بناء عليه انتخابات 2010 وأوجدت في كل دائرة مقعداً لدوائر «فرعية» أو «وهمية». بعد ذلك جاء قانون الانتخاب لسنة 2012، وبموجبه ارتفع عدد مقاعد مجلس النواب إلى 150، خصص 15 منها للكوتا النسائية و27 للقائمة الوطنية، كما تم منح كل ناخب صوتين (صوت للقائمة المغلقة وصوت لمرشح الدائرة). وأخيراً جاء قانون رقم 6 لسنة 2016. ووفقه أصبح عدد أعضاء البرلمان 130 عضواً، مع اعتماد الدوائر الانتخابية السابقة، واشتراط أن يتم الترشح عن طريق القائمة النسبية المفتوحة.

ويكشف التغيير المستمر والدائم بقوانين الانتخاب، التخوّف الأمني للسلطات الأردنية من سيطرة حزب معيّن على القرار الحكومي، لكن هناك من يرى أن الخسائر كانت كبيرة بسبب إضعاف الأحزاب الأردنية والتشتت السياسي، ما فتح المجال أمام المحسوبية والفساد للسيطرة على القرار الحكومي. كما تم وضع الكبان السياسي والاقتصادي للدولة رهينة لدى القوى السياسية الإقليمية والعالمية، وأسيراً لمؤسسات الإقراض الدولي.

رؤية غير واضحة

وأعلن وزير الشؤون السياسية والبرلمانية موسى المعايطة، في تصريحات صحافية أخيراً، أن قانون الانتخاب الحالي لم يؤدِ النتائج المرجوة خلال الدورتين الماضيتين وعليه ملاحظات عدة، وأن القانون الجديد سيكون لتاطير الحياة السياسية، وأن تكون الانتخاب على أساس برامجي وحزبي، والوصول إلى حكومة برلمانية. ويقول مصدر حكومي مطلع لـ«العربي الجديد»، إن الرؤية غير واضحة حتى اللحظة بشأن التعديلات التي ستجرى على قانون الانتخاب، مشيراً إلى أن الحكومة ستبدأ حواراً لمعرفة التعديلات المقترحة مع القوى السياسية في البلاد. إلا أن النائب الأسبق من التيار المدني «معاً»، خالد رمضان، ينظر إلى القانون بشكل مختلف، ويقول لـ«العربي الجديد»: «نحن نقرأ القانون كقرار سياسي وليس قراراً فنياً»، مضيفاً أن «الانتخابات التي جرت عام 1989، كانت وفق قانون المغالبة، ثم انتقلنا إلى قانون الصوت الواحد عام 1993 حتى عام 2013، وبعد ذلك اللجوء إلى صيغ ملتبسة منها الدوائر الوهمية، ومن ثم تمثيل نسبي قائم على قائمة مفتوحة».

ويضيف رمضان أن مقدمات اختيار قانون مناسب تتطلب بيئة إيجابية بمنطق على أي خير ليضع قانون انتخاب، لكن أي حوار معزول عن الناس لن يكون منتجاً، فالمواطنون عازفون عن كل ما يتعلق بالعملية السياسية بعد أن تم الإمعان في التعامل معهم كرعايا، وهذا يترافق مع تفكير الدولة بأنها تملك القرار، متسائلاً «كيف يُصدر القضاء قراراً بإلغاء قانون نقابة المعلمين؟ هذا يعني أن هناك إشكالاً في دور السلطات واستقلاليتها». وعن الحديث الدائر حالياً حول تحويل الكتل البرلمانية إلى أحزاب، يفضّل رمضان أن يعاد النظر في هذه الفكرة، معتبراً أن «الإشكالية لا تُختصر بقانون الانتخاب، فواقع الحال يشي بأن هناك حاجة إلى إعادة تعريف المواطنة ومنح الناس الحق بالتعبير، وبعد ذلك يمكن سؤال المواطنين عن قانون الانتخاب المطلوب، خصوصاً أن المنظومة السياسية تتعامل مع المواطن أحياناً بدرجة من المهانة وعدم احترام إرادته». من جهته، يرى الأمين العام لحزب «جبهة العمل الإسلامي» (الذراع السياسية لحركة الإخوان المسلمين)، مراد العضايلة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الأهم في صناعة الحياة السياسية هو البيئة التي يعمل فيها السياسيون، معتبراً أن البيئة الحالية غير مناسبة في ظل حجم الاعتداءات على الحريات العامة، مشيراً إلى أن عام 2020 من أسوأ الأعوام التي شهدتها البلاد في مجال الحريات منذ عودة الحياة السياسية عام 1989، فالوضع العضايلة خيار قانون الأكثرية الذي جرت على أساسه انتخابات 1989، معلناً أيضاً عدم الاعتراض على قانون القوائم النسبية على مستوى الوطن (دائرة واحدة وقائمة وطنية)، مضيفاً أنه في حال كان ذلك متعذراً، من الممكن تقسيم انتخاب أعضاء المجلس مناصفة، 50 في المائة وفق قائمة نسبية وطنية، و50 في المائة انتخاب بشكل فردي، ما يؤدي إلى حكومات برلمانية، وتمثيل حقيقي للمواطنين في الحكومة والبرلمان.

وكانت اللجنة الملكية للأجندة الوطنية قد أوصت قبل نحو 16 عاماً باعتماد نظام انتخاب تمثيلي مختلط، يجمع بين الانتخاب الفردي وبين القائمة النسبية، من خلال منح الناخب صوتين، أحدهما للقائمة النسبية والآخر للدائرة الانتخابية، وهو ما أشار إليه العضايلة، مع تشديده على أهمية أن تأتي أي خيارات مستقبلية كنتاج لحوار وتوافق وطني على القانون، وأن تكون في ظل ظروف مناسبة للعمل السياسي، من دون تدخلات، بالاعتماد على اختيار المواطنين لنوابهم وفق إرادة حقيقية حرة. ووفق العضايلة، بقيت الحكومات المتعاقبة وفية منذ عام 1993 لإعادة إنتاج الصوت الواحد، بأشكال مختلفة، واصفاً قانون القوائم النسبية بأنه أحد مخرجات الصوت الواحد، ومخالف لكل نظم القوائم النسبية في العالم، في طريقة الاحتساب والعتبة، لتخرج القائمة بمقعد واحد، وفق ما هو مخطط له.

متطلبات للإصلاح

يشير الأمين العام للحزب «الوطني الدستوري» أحمد الشناق، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى وجود متطلبات خارجية للإصلاح السياسي، لافتاً إلى تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان وغيره من الجهات الرقابية حول الانتخابات الأخيرة، ووفق ما خلص إليه فإن الكل مجمع «داخلياً وخارجياً» على ضرورة التطوير والاعتماد على القوائم الوطنية التي تشكلها الأحزاب، ومغادرة مربع النائب الفردي والتمثيل الضيق والهويات الفرعية، عبر وصفة شاملة للإصلاح السياسي. ويتفق الشناق مع الآخرين على ضرورة تطوير قانون الانتخاب الحالي، بعد أن ثبت أنه لا يفرز إلا النائب الفردي، جازماً بأن تطوير القانون يرتبط باعتماد القوائم الحزبية. ويوضح أنه في كتاب التكليف للحكومة السابقة برئاسة عمر الرزاز، تحدث العاهل الأردني عبدالله الثاني عن مراجعة القوانين الناظمة للحياة السياسية، الأحزاب والانتخاب والإدارة المحلية، وتمكين الأحزاب من الوصول إلى البرلمان، معتبراً أن هذا يعني تعديل قانون الانتخاب باعتماد القائمة الوطنية التي تمكّن الأحزاب من الوصول إلى البرلمان.

ويرى الأمين العام للحزب «الوطني الدستوري» أن قانون الانتخاب قانون دولة، وبالتالي لا بد من الاستجابة للإصلاح، مشيراً إلى أن قانون الانتخاب تدخل فيه أكثر من معادلة ولكل جهة موقف وراي، مضيفاً أن الملك رأس الدولة وهو دعا إلى النظر بالقوانين القائمة، متابعاً: «أن الأوان أن يترجم ذلك في الإصلاح السياسي على أرض الواقع، عبر قانون انتخاب يمكّن الأحزاب من الوصول إلى البرلمان، والانتقال من مفهوم الدولة الجغرافية، إلى مفهوم الدولة الوطنية السياسية». ويشير إلى أن القانون الحالي لا يسمح للقائمة سوى بفرز نائب واحد، وكذلك لم يعد الفساد في العملية الانتخابية مقتصراً على العامل الرسمي، بل أصبحت القائمة الانتخابية تُشكل من نائب أساسي والبقية «حشوات» وتكملة عدد، فيما يلعب المال السياسي دوراً حاسماً في تشكيل القوائم.

وعلى الرغم من أن هناك من يرى أن أي مقترح لتعديل قانون الانتخاب في ظل الوضع القائم لن يحقق أي فائدة تذكر، خصوصاً أن العديد من الأنظمة الانتخابية قد سبق وأن تمت تجربتها خلال المجالس السابقة، ولم تعطِ النتائج المتوقعة منها شعبياً وسياسياً، يقول الأمين العام للحزب «الديمقراطي الاجتماعي» الأردني، النائب السابق جميل النمري، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن نتائج الانتخابات النيابية التي جرت في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي أعطت خلاصة بوجوب إعادة النظر بقانون الانتخاب، مشيراً إلى أن القانون المطلوب هو الذي يؤمن منافسة بين قوائم وطنية (كتل) على جميع مقاعد مجلس النواب كخلاصة وبشكل مختصر. ويعتقد أن التحوّل للمنافسة الوطنية حول جميع المقاعد، سيجبر المجتمع على تغيير حقيقي، ويدفع الطامحين بالوصول إلى المجلس للبحث عن ائتلافات تتوافق مع برامجهم وأفكارهم لتشكيل قوائم موحدة، لافتاً إلى أنه يمكن للقانون الجديد أن يراعي التمثيل الجغرافي، من خلال اشتراط وجود مرشحين ممثلين لمختلف محافظات المملكة بعدد معيّن في إطار القوائم الوطنية، وربما كوتا سيدات وغيرها، وهذه القوائم يمكن أن تضم الأحزاب، وربما بناء تحالفات عشائرية، لكن في إطار القائمة الوطنية. ويستدرك «يجب أن لا نشترط أن تكون هذه القوائم حزبية، فحتى الآن ليس الجميع منتمياً لأحزاب، ولذلك فهي لا تمثل الجميع، وعلى هذه الائتلافات خلق حالة سياسية حقيقية وتحالفات ذات مواقف وبرامج سياسية واقتصادية موحدة».

المشاركة الضعيفة بالانتخابات الأخيرة تؤكد وجوب تغيير القانون (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

تتخوّف السلطات من سيطرة حزب معين على القرار الحكومي

العضايلة: البيئة الحالية غير مناسبة للعمل السياسي

ظواهر صوتية

يرى الكاتب الاردني محمد سويدان، في حديث مع «العربي الجديد»، انه «كلما جرى الحديث عن قانون انتخاب عادل، تتم اعاقته، ويخرج من يقول إننا في مرحلة سياسية صعبة، ليعطّل التحديثات». ويضيف: «نحن الآن بامسّ الحاجة لقانون انتخاب جديد، فالقانون الحالي يجعل من النواب ظواهر صوتية، من دون تغيير حقيقي على ارض الواقع، ونحن نتراجع على الصعيد الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي، فالحكومات تتغوّل والفساد يزداد بغياب برلمان قوي».

عزوف شعبي

اظهرت الانتخابات البرلمانية الأردنية الاخيرة التي جرت في 10 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، عزوفاً كبيراً عن المشاركة، إذ بلغت نسبة المشاركة 29,90 في المائة، حسب البيانات الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخاب، فيما اعلن «المركز الوطني الاردني لحقوق الانسان» رصد وتوثيق انتهاكات ومخالفات بلغ بعضها من الجسامة حدا يعيب العملية الانتخابية برمتها، مشيرا الى ظاهرة استخدام المال السياسي للتاثير على فئات الناخبين.

«زواج المال والسياسة» يشعل الصراع قبل انتخابات المغرب

اشتعل الصراع اخيراً بين الحزبين الغريمين في المغرب؛ «الاستقلال» و«التجمع الوطني للاحرار»، والذي تقف خلفه اسباب سياسة، وليس فقط مسالة حياد «الاتحاد العام لمقاولات المغرب»

الرباط ـ **عادل نجدي**

طفا على سطح المشهد السياسي في المغرب صراع حاد بين حزبي «التجمع الوطني للاحرار»، الطامح لقيادة الحكومة المقبلة، وحزب «الاستقلال»، القوة الثالثة في البلاد، ووقود هذا الصراع «الاتحاد العام لمقاولات المغرب» (الذي يمثل مصالح رجال الأعمال في المملكة) ومسالة «زواج المال والسياسة».

وعلى نحو مفاجئ، بدا أنّ الصراع السياسي بين الحزبين ينتقل من تحت الرماد، إلى الاشتعال مجدداً قبل أشهر من الانتخابات المنتظر إجراؤها صيف العام الحالي، بعد أن شنّت اللجنة التنفيذية لحزب «الاستقلال» هجوماً غير مسبوق على «الاتحاد العام لمقاولات المغرب»، محذّرة من «مغبة الزجّ به في خوض حروب سياسية بالوكالة، لصالح حزب معين، وتفصيل قوانينه لخدمة أغراض سياسية وانتخابية».

وبدا الأمر حينما قرر «الاتحاد العام لمقاولات المغرب»، المعروف اختصاراً بـ«الباطرونا»، الأسبوع الماضي، بتعديل مادة في قانونه الأساسي في اتجاه منع المنتمين إلى الهيئات القيادية في الأحزاب السياسية من الترشح لمنصب رئيس الاتحاد العام ونائبه ورؤساء الاتحادات الجهوية والفيدراليات المنضوية تحت لوائه. كان الأمر سينتهي هنا لولا أنه يعث، من جديد، بنقاش قديم حول الحفاظ على الحياد الذي اتسم به تمثيل رجال الأعمال تجاه الحياة السياسية والصراعات الحزبية، وكذلك حول تحالف المال والسياسة، بعد أن اعتبر حزب «الاستقلال» أن ما أقره الاتحاد «خطير ويحرم أعضاءه الراغبين في الترشح، من حقهم الدستوري في الانتماء السياسي الذي يكفله الدستور وجميع المواثيق الدولية تحت ذريعة الحياد، وهو ما يعتبر خرقاً لمبادئ الدستور وعملاً تمييزياً مخالفاً للقوانين».

وأكد الحزب بعد اجتماع لمجلته التنفيذية هذا الأسبوع، أنه «سيتصدى لذلك انطلاقاً من حرصه على الحياد الذي تميّزت به هذه المنظمة المهنية قبل أن يتم اختراقها من الحزب المعلوم، وإقحامها في حسابات سياسية»، منبهاً إلى «خطورة تحالف المال والسياسة في البرلمان».

وبحسب عضو اللجنة التنفيذية لحزب «الاستقلال»، عبد الجبار الراشدي، فإنها «ليست المرة الأولى التي ينبه فيها الحزب إلى خطورة زواج المال والسياسة، فقد سبق أن أثار الموضوع في مناسبات عدة، كان آخرها بيان المجلس الوطني قبل أكثر من 3 أشهر، حين قال إنّ المال يفسد نبل السياسة، وإنه سيقضي على ما تبقى من رصيد الثقة في السياسة»، وأكد «ضرورة تخليق الحياة السياسية ووضع حد لاستعمال المال في الانتخابات من طرف البعض لإفساد نزاهة الانتخابات». وأضاف الراشدي، في تصريح لـ«العربي الجديد»: «نبهنا إلى خطورة أن يكون السياسي في خدمة المصالح المالية والاقتصادية، أو أن يمارس الضغط من أجل استصدار بعض الآليات التشريعية لأغراض اقتصادية معينة. وفي هذا السياق، الجميع يتذكر لجوء بعض مكونات مجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان المغربي) إلى محاولة تمرير تعديل على مشروع قانون المالية من أجل خدمة مصالح شركات بعينها»، معتبراً أنّ «هذا يضرّ بالديمقراطية وبنبل السياسة التي ينبغي أن تكون في خدمة الصالح العام».

وفيما يبدو أن مهاجمة نقابة رجال الأعمال المغاربة، مردّه شعور «الاستقلاليين» بأنها تخدم أجندة حزب «الأحرار»، وزعيمه وزير الزراعة، رجل الأعمال عزيز أخنوش، على الرغم من تأكيد النقابة حيادها، فإنّ الصراع بين الطرفين بدأ يحتدم منذ أن أقدم عضوان من فريق الاتحاد في مجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان المغربي) على الترحال نحو الفريق الاستقلالي، إذ رأت فيه نقابة رجال الأعمال خطراً يتهددها بفقدان فريقها في المجلس.

وقال مصدر من الاتحاد العام لـ«العربي الجديد»، إن «القيادة الجديدة للاتحاد ترامن على بقائه بعيداً عن التجاذبات السياسية، وأخذ مسافة واحدة من جميع الأحزاب والاتحادات العمالية، وأن مهمته الأولى والأخيرة هي الدفاع عن المقاولة (الشركة)». ولفت إلى أن «التعديل الذي تم إقراره، لم يحمل أي تغيير، بل جاء فقط ليتسجم مع أحكام المادة الرابعة من القانون الأساسي، والتي تؤكد استقلالية وحيادية الاتحاد تجاه الأحزاب السياسية».

وأوضح المصدر نفسه أنّ «الغاية من التعديل هي تجاوز وضعية فراغ عاشها الاتحاد في فترة معينة، ووقع فيها التباس خلق شبهة وقوع تداخل أو تضارب في المصالح مع أطراف سياسية، كما أنه إجراء يقطع الطريق على ترحال السياسي من فريق إلى آخر، وينسجم مع مطلب تعديل قوانين الانتخابات بالتنصيص على منع ترحال أعضاء مجلس المستشارين الممثلين للباطرونا إلى الأحزاب السياسية. وهو المطلب الذي ينسجم مع ما أقره المجلس الوزاري المنعقد الخميس، برئاسة العاهل المغربي الملك محمد السادس، من خلال التنصيص على «الحفاظ للمنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية، على فريق برلماني خاص بها داخل المجلس، وذلك بهدف تمكينها من التعبير عن انشغالات ومطالب الفاعلين الاقتصاديين».

في الظاهر، سبب الصراع على جبهة «الاتحاد العام لمقاولات المغرب» بين الحزبين الغريمين، يكاد ينحصر في الحفاظ على حياد الهيئة تجاه الحياة السياسية والصراعات الحزبية، لكن في العمق، فإنه يخفي أسباباً انتخابية أولاً وأخيراً.

ويرأي الباحث في العلوم السياسية، محمد شقير، فإنّ «اقتراب موعد الانتخابات المنتظرة خلال أشهر، يجعل التنافس يشتد بين الأحزاب الكبرى، خصوصاً بين حزب الاستقلال الطامح لتحقيق تقدم انتخابي ملحوظ باعتباره القوة الثالثة بعد حزبي العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة، وحزب التجمع الوطني للأحرار الذي يمني نفسه بترؤس الحكومة المقبلة».

وأوضح شقير، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ هناك تخوفاً في «الاستقلال» من أن يتقوى «الأحرار» بدعم من «الاتحاد العام لمقاولات المغرب» في أي تموقع سياسي وانتخابي مقبل، وهو ما يفسر حدة اللهجة السياسية التي عبّر بها أحد قياديي الحزب عن ذلك، ووصلت إلى حد التهديد بمقاطعة الانتخابات المقبلة في حال تقديم أي دعم لـ«الأحرار» أو توظيف القوة المالية لـ«الباطرونا» في دعم حزب يترأسه أخنوش. ورأى المحلل المغربي أن خروج قيادة «الاستقلال» لمهاجمة «الاتحاد العام لمقاولات المغرب»، «هي خطوة استباقية لأي تحرك من غريمه للاستقواء بالاتحاد».

يزداد الصراع مع اقتراب موعد الانتخابات (جلال مرشدي/الأناضول)

الراشدي: ينبغي تحصين العمل السياسي من ضغوط النفوذ المالي

تونس: دفع لحوار يمنع تفاقم الأزمة

مع تعقد الأزمة السياسية في تونس، بدات تبرز بشكل اكبر المساعي والدعوات، لاجراء حوار وطني يتم من خلاله منع البلاد من الانزلاق إلى الاسوا

تونس ـ **وليد التليلي**

أمام استفحال الأزمة السياسية في تونس ودخولها طريقاً مسدوداً، خصوصاً بعد ملف التعديل الحكومي والصراع بين رئيس الجمهورية قيس سعيّد، والحكومة هشام المشيشي، تسعى جهات اجتماعية ومدنية إلى البحث عن حلول تمنع الاصطدام، وتحول دون استفحال الصراع لما لذلك من تداعيات اجتماعية واقتصادية وأمنية خطيرة على وضع البلاد الهش أساساً.

واعرب المكتب التنفيذي لـ«الاتحاد العام التونسي للشغل»، الثلاثاء الماضي، عن «بالغ انشغاله بتأزّم الوضع، خصوصاً بعد أزمة التعديل الوزاري الأخير والمازق الدستوري الذي اتّصل به»، والذي أفضى إلى تعطل مصالح الدولة وإلى شلل عام لكل أجهزتها، وعقد الوضع السياسي الذي بات يتّجه للمجهول». وطالب الاتحاد «بالإسراع بفضّ هذا المازق الدستوري في أقرب الآجال»، داعياً المنظمات الوطنية إلى توحيد الجهود للضغط من أجل إيجاد حل للأزمة الراهنة.

وتُفسّر دعوة الاتحاد للمنظمات الوطنية بالضغط، على أنها محاولة لكسر الجمود في الأزمة الأخيرة، والبحث عن صيغ جديدة لإدارة هذه الأزمة، خصوصاً بعد أن سقطت مبادرة الاتحاد للحوار الوطني في الماء، بعد أن أوكل مهمة احتضانها للرئاسة، ولكن الأخيرة أصبحت طرفاً في الأزمة، ولم يعد بإمكانها الاضطلاع بدور جامع ومحايد، على الأقل في الوضع الراهن.

ولكن المعروف عن «اتحاد الشغل» هو أنه لن يبقى متفرجاً على الأزمة، خصوصاً أمام حالة الشلل التي وصلت إليها العلاقة بين مؤسسات الدولة، وقد يكون ارتكب خطأ كبيراً بالتنصل من مهمة إدارة الحوار الوطني وإقالة بين أحضان الرئاسة، على الرغم من وجود ملامح الأزمة منذ ذلك الحين، وعدم تحمّس الرئاسة الواضح لإدارة الحوار، وتشبثها بإقصاء أحزاب لا تتفق معها، مع أن الحوار في الأزمات هو أساساً بين الأطراف المتخالفة.

ويجد الاتحاد نفسه اليوم مطالباً بلعب دور سريع لوضع حدّ للأزمة قبل استفحالها بشكل أكبر، وإنقاذ مبادرة الحوار باي شكل، لأنّ الخلافات الموجودة اليوم تفرض لمعالجتها التوافق بين الفرقاء ولا مجال لحلها بالاستقواء، وهو ما يستوجب حواراً أكيداً وسريعاً. غير أنه ينبغي أن يجد مخرجاً لإعادة صياغة مشروع حوار جديد وربما يكون بمعيّة المكونات نفسها التي نجحت في 2013 في إدارة حوار وطني، وإن كان بصيغ وأرضية وأهداف جديدة.

وبدأ الأمين العام للاتحاد، نور الدين الطبوبي، سلسلة تحركات ولقاءات مع عدد من الشخصيات السياسية والحزبية. وقال الاتحاد إن هدف هذه اللقاءات هو بحث «الوضع العام في البلاد وكيفية الخروج من المازق الدستوري وإيجاد حلول عملية للأزمة، تمكّن من حل حقيقي يخفف من وطأة التوترات السياسية ومن بناء المسار الديمقراطي، وتوفير مناخات اجتماعية واقتصادية تمكّن الشعب من الخروج من أزمة الثقة في السياسيين».

بدوره، تحرّك عميد «الهيئة الوطنية للمحامين»، إبراهيم بودربالة، في اليومين الأخيرين، متنقلاً بين سعيّد و«اتحاد الشغل»، ومتحدثاً بتفاؤل عن إمكانية حلحلة الأزمة. وقال بودربالة في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنّ «الرباعي الراعي للحوار الوطني والمكون من المنظمات التي احتضنت سابقاً الحوار الوطني في تونس (وهي الاتحاد العام التونسي للشغل، والهيئة الوطنية للمحامين، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان) بصدد التشاور لتقديم مبادرة لإخراج تونس من الأزمة التي تمر بها، ولحلحلة أزمة التعديل الوزاري»، مشيراً إلى أنه «قد تضاف إلى الرباعي لاحقاً منظمات أخرى كاتحاد الفلاحين».

وأوضح بودربالة أنه التقى الثلاثاء الماضي الطبوبي، وتم التباحث في عقد اجتماع بين المنظمات الوطنية لصياغة رؤية مشتركة من أجل إيجاد حلول للأزمة الراهنة، مضيفاً أنه سيتم عقد اجتماع قريباً والنظر في الخطوات التي سيتم إنجازها. ولفت إلى أنّ «المنظمات الوطنية لها تجربة وتاريخ يساعدها على تقريب وجهات النظر، وهي ستسعى لبلورة مبادرة وطنية».

وأمام استفحال الأزمة، قال الرئيس السابق لـ«الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان»، عبد الستار بن موسى، الذي كان طرفاً في الرباعي الراعي للحوار في 2013 والفائز بجائزة نوبل للسلام، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «الحوار هو الطريق الصحيح لحل الخلافات، فالتصادم لن يقود لأي نتيجة». وأوضح بن موسى أنه وبحكم تجربته السابقة في الحوار الوطني، فإنّ «هناك حداً أدنى من الشروط التي يجب الاتفاق عليها، ووضع أهداف وخارطة طريق، تماماً مثلما فعل الرباعي الراعي للحوار سابقاً»، معتبراً أنّ «تلك التجربة كانت رائدة وساهم المجتمع المدني في نجاحها والإشراف عليها». وأكد أنّ «الحوار الذي أنجز في 2013، ساهم في إخراج تونس من أزمتها، ولولا الحوار لما كان الدستور الحالي، الذي يبقى جيداً على الرغم من بعض النقائص التي يمكن إصلاحها».

ولفت بن موسى إلى أنّ «الظرف تغيّر اليوم مقارنة بـ2013، فهناك مؤسسات قائمة، والحوار يكون بينها بمشاركة المنظمات والمجتمع المدني». وتابع أنّ «الاحتكام للشارع سيؤدي إلى الفوضى وسقوط البلاد إلى منزلق خطير»، مشيراً إلى أنّ «هناك اليوم مبادرة قدمها الاتحاد التونسي للشغل، ويمكن إصلاحها وعرضها على الأطراف السياسية لتحسين بعض المقترحات فيها أو إضافة أخرى لها، فحل الأزمة في الوضع الحالي لن يكون إلا بالحوار الوطني».

من جهته، رأى العميد السابق لـ«الهيئة الوطنية للمحامين»، فاضل محفوظ، الفائز أيضاً بجائزة نوبل، إنّ «الظرف تغيّر، فالوضع الحالي في 2021 ليس مثل 2013، ولا مجال للمقارنة، ولكن وجه الشبه الوحيد هو وجود أزمة في الحالتين»، مؤكداً في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ «حلّ الأزمة لن يكون إلا بالجلوس إلى طاولة الحوار وبموثمر إنقاذ وطني، وهو ما دعت إليه منذ فترة منظمات وأحزاب سياسية عدة، خصوصاً في ظل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية، وبعد بروز عيوب عدة في النظام السياسي لدستور 2014».

ولفت محفوظ إلى أنه «توجد مبادرات لحوار وطني، منها مبادرة اتحاد الشغل، والمؤتمر الشعبي لإنقاذ الذي دعا إليه ائتلاف صمود، ومنظمات وطنية عدة»، معتبراً أنّ «تعدد المبادرات دليل على وجود أزمة، ولذلك فمن المستحسن أن تتوحد هذه المبادرات وتتم الدعوة لحوار وطني، ليس بالضرورة أن تكون من قبل المنظمات التقليدية المعروفة، إذ يمكن أن تطلقها منظمات أخرى، وتجمع أحزاباً برلمانية وشخصيات وطنية وخبرات قد تساهم في الإنقاذ، والأهم هو سرعة الخروج بحلول».

يزداد الاحتقان في الشارع التونسي (ياسين قائدي/الأناضول)

الرباعي الراعي للحوار الوطني بصدد التشاور لتقديم مبادرة

تقرير

تتزاحم الوساطات لنزع فتيل التوتر بين إثيوبيا والسودان، والذي تصاعد في الفترة الأخيرة، على خلفية النزاع الحدودي بين الدولتين وملف سد النهضة، في الوقت الذي تتباين فيه آراء المتابعين حول مدى نجاح هذه الوساطات في ظل شروط سودانية وتعنّت إثيوبي

حمدوك مستقبلاً أبي أحمد في الخرطوم في أغسطس الماضي (محمود حجاج/الأناضول)

السودان وإثيوبيا
سباق وساطات لنزع فتيل التوتر

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

بمثل ما تتصاعد نذر المواجهة بين السودان وإثيوبيا على الحدود بينهما، وتتنازع علاقتهما بسبب ملف سد النهضة، تتسابق وساطات دولية وإقليمية، نحو نزع فتيل التوتر، وآخرها وساطتا السعودية، والاتحاد الأفريقي. وجاءت مبادرة الرياض، خلال زيارة قام بها أخيراً للخرطوم، وزير الدولة السعودي للشؤون الأفريقية، أحمد قطان، الذي أعلن في تصريحات صحافية، رغبة بلاده وحرصها على السعي لحلحلة ملف سد النهضة، بما يضمن حقوق كل من السودان ومصر وإثيوبيا، مشيراً إلى لقاءات سابقة له، بتوجيهات من الملك سلمان بن عبد العزيز، مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد. وعلى الرغم من تركيز الدبلوماسي السعودي، على ملف سد النهضة، إلا أنّ الإثيوبية عليها. لكنّ إثيوبيا عدّت تلك العمليات تغولاً على أراضيها. كما اتهمت أديس أبابا طرفاً ثالثاً، لم تسمه، بالتورط لزعزعة علاقاتها الإزلية مع السودان. لم ترفض الخرطوم أياً من الوساطات التي أعلنت، وقابلتها جميعها بالترحيب، لكنها تضع مع كل ملف شرطاً أو أكثر. ففي ما يتعلق بمقترح إجراء حوار مباشر بينها وبين أديس أبابا للوصول إلى حل سلمي بشأن الحدود، تقول إنّ ذلك يجب أن يسبقه وضع العلامات الحدودية على الأرض، استناداً إلى اتفاقية العام 1902 التي تحكم الحدود بين البلدين، وإلى محاضر اجتماعات سابقة اعترفت فيها إثيوبيا بحدود السودان الحالية، بما في ذلك أراضي منطقة الفشقة.

ولم تتضح حتى الآن تفاصيل المبادرة السعودية، لكن الكثير من المراقبين في السودان يعتقدون أن لديها فرصة جيدة للنجاح لأكثر من سبب، بعد بعضها رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النيلين، فتح أحمد محمد الأمين، قائلاً في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «السعودية تدرك أن أي حرب بين السودان وإثيوبيا ستنعكس سلباً على مصالحها، هذا غير إيمانها بأهمية استقرار منطقة القرن الأفريقي لتأثيرها المباشر على أمنها. ثم يأتي بعد ذلك وضع الحرب في اليمن وتداعياتها على السعودية، إذ إنّ الحرب السودانية الإثيوبية، إذا حدثت، قد تمتد إلى إريتريا، وهذا يفتح المجال أمام جماعة الحوثيين للتحرك، وجلب السلاح وربما التدخل الإيراني المباشر».

ويضيف الأمين، أنّ «أي تهديد لأمن البحر الأحمر في ظلّ خطة السعودية القائمة على نقل مركز ثقلها الاقتصادي غرباً على ساحل البحر، يجعل خيار الحرب السودانية الإثيوبية بعيد إلى خنق السعودية، خصوصاً إذا استقطبت الحرب حلفاء دوليين كبارا للطرفين». ويلفت إلى أنّ «السعودية أكبر مستثمر خارجي في السودان، وثاني مستثمر في إثيوبيا بعد الصين، وبالتالي ستهدد أي حرب محتملة تلك الاستثمارات».

من جهته، يتحدث رئيس تحرير صحيفة «السوداني»، عطاف محمد مختار، لـ«العربي الجديد»، عن عقبات يمكن أن تعترض الوساطة السعودية، أولها «التعنت الإثيوبي في ملفي الحدود وسد النهضة، إذ لا تزال الحشود العسكرية الإثيوبية على الحدود، وتتواصل الاعتداءات والتغوّل على الأراضي السودانية التي استعادها الجيش السوداني»، موضحاً أن «رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، يراهن على أزمته مع السودان لتوطيد حُكمه».

وبشأن مفاوضات سد النهضة، يلفت مختار إلى أنّ «إثيوبيا تتعامل بفرض سياسة الأمر الواقع، ورفض كل الحلول والوساطات». ويتابع أنّ «ما يصعّب أيضا مهمة الوساطة السعودية، وغيرها من الوساطات، هو موقف السودان الذي يمتنع عن الدخول في أي مفاوضات مع إثيوبيا بشأن الحدود، قبل وضع العلامات الحدودية على الأرض، كما يرفض التنازل عن شروط اساسية خاصة بملف سد النهضة».

ولم تكن المبادرة السعودية هي الأولى من نوعها بين السودان وإثيوبيا، فقد سبق أن قطعت دولة جنوب السودان شوطاً بعيداً في هذا الصدد من خلال رحلات لمسؤوليها بين الخرطوم وأديس أبابا، وحالياً ترتب للقاء بين رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، وأبي أحمد، في مدينة جوبا. كما دخلت بريطانيا على خط الوساطة، عقب زيارة قام بها وزير خارجيتها دومينيك راب، إلى الخرطوم في 22 يناير/كانون الثاني الماضي، وتوجه بعدها مباشرة إلى أديس أبابا، معلناً حينها، أنه سيعمل على إيجاد حل معقول للنزاع. كذلك لعب الاتحاد الأوروبي دوراً محورياً منذ البداية، لعدم اتساع نطاق التوتر الحدودي. كما زار وفد إماراتي الشهر الماضي، كلاً من أديس أبابا والخرطوم واستمع لوجهات نظرهما.

وفي الساعات الماضية، سمى الاتحاد الأفريقي، الدبلوماسي الموريتاني محمد الحسن ولد لبات، مبعوثاً له للتوسط بين الخرطوم وأديس أبابا، ما يجعل الملف بكلياته، عرضة للتسابق بين الوساطات والمبادرات، حول من يصل أولاً.

وعن ذلك، يقول السفير السوداني الأسبق في إثيوبيا، الطريفي كرمنو، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «كل مبادرة من المبادرات فرصة نجاح من زاوية. فالوساطة السعودية ستدفعها العلاقات المتميزة بين الرياض وأديس أبابا»، ويضيف أنّ «وساطة بريطانيا هي الأفيد وربما تكون الفيصل بالنسبة للسودان، لأن الاتفاقية الحدودية بين البلدين تمت أثناء حكم بريطانيا للسودان، وتمتلك لندن كل الوثائق والخرائط التي تؤكد أحقية السودان بأراضي منطقة الفشقة».

ويرى كومنو أنّ «دخول الاتحاد الأفريقي مهم جداً بالنسبة للخرطوم، لجهة علمه بالمواثيق الأفريقية، وحفظه لخارطة الحدود بين دول القارة».

> الحرب مع إثيوبيا ستدفع السودان لسحب أو تخفيض قواته باليمن
>
> يرى مراقبون أن الوساطة السعودية لديها فرصة للنجاح

أديس أبابا خاسرة

قال السفير السوداني الأسبق في إثيوبيا، الطريفي كرمنو، لـ«العربي الجديد»، إن أديس أبابا ستكون الخاسر الأكبر من أي وساطة تنجح في حل الأزمة بين الخرطوم وأديس أبابا، لأن الأخيرة تحاول كسب الوقت، وتريد أن تبقى الأوضاع على ما هي عليه، لتواصل بناء سد النهضة، وملء خزانه، وهو ما يعني أن تصبح أمراً واقعاً، وتفرض شروطها على الجميع.

متابعة

الدبيبة في القاهرة... بحث عن دعم خارجي

زار رئيس الحكومة الليبية الجديدة عبد الحميد الدبيبة، القاهرة، لبحث العلاقات الثنائية، فيما دعت تركيا لعدم إضاعة فرصة السلام

طرابلس ـ **العربي الجديد**

يتواصل حراك السلطة الجديدة في ليبيا، على أكثر من صعيد، بانتظار التئام مجلس النواب في إطار موحد، للمصادقة على التشكيلة الحكومية المنتظرة لعبد الحميد الدبيبة. وحط الأخير في مصر، أمس الخميس، في أول زيارة خارجية له، حيث أكدت القاهرة اهتمامها بالتنسيق والتعاون المشترك، ودعمها للعملية السياسية الجارية في ليبيا. ويأتي ذلك، في وقت شدد فيه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على وجوب عدم إضاعة فرصة السلام والاستقرار في ليبيا، خلال اتصال هاتفي مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين.

واستقبل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس الخميس، رئيس الحكومة الليبية الجديدة، في أول زيارة خارجية يجريها الأخير منذ أن انتخب رئيساً لحكومة انتقالية من قبل أعضاء الملتقى الحوار الليبي، في جنيف، في 5 فبراير/ شباط الحالي. وحضر اللقاء من الجانب المصري، رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، والاستخبارات اللواء عباس كامل، كما اجتمع وزراء ليبيون رافقوا الدبيبة في الزيارة، بنظرائهم المصريين. ووجّه السيسي التهنئة للدبيبة لحصوله على ثقة أعضاء ملتقى الحوار، معتبراً أن ذلك «بعد بداية مبشرة لمرحلة جديدة تعمل فيها كافة مؤسسات الدولة الليبية بانسجام وبشكل موحد على نحو يرفع المصلحة الوطنية فوق أي اعتبارات». وأكد السيسي «حرص مصر على الاستمرار في دعم الشعب الليبي لاستكمال آليات إدارة بلاده وتثبيت دعائم السلم والاستقرار»، مشدداً على أن «المرحلة الحالية تتطلب حشد ليبيا لكافة جهود وسواعد أبنائها ورجالها المخلصين من أجل ترتيب أولويات التحرك، بدءاً باستعادة الأمن، مروراً بتثبيت أركان الدولة، ثم وصولاً إلى الشروع في المشروعات الخدمية والتنموية». كما أكد استعداد بلاده الكامل «لتقديم كافة خبراتها وتجربتها، بما يساهم في وضع ليبيا على المسار الصحيح وتهيئة الدولة للانطلاق نحو آفاق البناء والتنمية والاستقرار». وشهد اللقاء بحسب بيان للرئاسة المصرية «استعراض الجهود الليبية لقيادة المرحلة الانتقالية، وآفاق التعاون والتنسيق بين البلدين، والتشاور بشأن كافة القطاعات التي سيتم التعاون فيها، خصوصاً على مستوى الخدمات واستعادة الأمن والاقتصاد، وتأهيل الكوادر الليبية في مختلف المجالات».

ووفق بيان الرئاسة المصرية، فقد أعرب الدبيبة، عن تقدير بلاده واعتزازها بالجهود المصرية الصادقة والفعالة في مختلف مسارات حل الأزمة الليبية، مؤكداً أن بلاده «حكومةً وشعباً تتطلع إلى إقامة شراكة شاملة مع مصر بهدف استنساخ نماذج ناجحة من تجربتها التنموية الملهمة التي تحققت خلال السنوات الماضية، خصوصاً في ما يتعلق باستعادة الأمن والاستقرار وانطلاق عملية التنمية والإصلاح».

وفي طرابلس، أكد رئيس المجلس الرئاسي الجديد، محمد المنفي، خلال لقائه المبعوث الأممي الجديد إلى ليبيا يان كوبيتش، على المهام الأساسية لمجلسه، والتي من أهمها مواصلة المسار العسكري عن طريق متابعة أعمال لجنة 5+5 ودعمها وتأييدها، بالإضافة إلى توحيد كافة المؤسسات في الدولة الليبية وخصوصاً السيادية، والسعي إلى مصالحة وطنية حقيقية. من جهته، أكد كوبيتش عزم بعثته على تقديم كل الدعم لضمان انعقاد جلسة مجلس النواب (لمنح الثقة للحكومة) واعتماد المجلس الرئاسي والحكومة لاستلام مهامهم ومباشرة أعمالهم. كما أكد استعداد البعثة لتقديم الدعم الفني لضمان نجاح الانتخابات في موعدها المحدد في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل.

> البعثة الأممية مستعدة لتقديم الدعم الفني للانتخابات

حذرت منظمة العفو من منح مناصب لقادة الميليشيات (محمود تركية/فرانس برس)

ولا تزال الحكومة الليبية الجديدة تواجه صعوبات عدة، وسط مساعيها لتشكيل «حكومة متوازنة» ترضي الجميع. وتتعلق أبرز العقبات بالشخصيات النافذة في المشهد الليبي والمتهمة بارتكاب انتهاكات في ملفات حقوق الإنسان، والتي يمكن أن تسعى للحصول على مواقع هامة في الحكومة. وفي هذا السياق، طالبت منظمة العفو الدولية، قادة السلطة الجديدة في ليبيا بـ«ضمان عدم تعيين المشتبه في ارتكابهم جرائم بموجب القانون الدولي في مناصب يمكنهم فيها الاستمرار في ارتكاب الانتهاكات»، و«تعليق عمل الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم حرب في مناصب السلطة»، وذلك في تقرير صدر بمناسبة مرور عقد على ثورة 17 فبراير/شباط الليبية. وأكدت المنظمة أن لجانها ولجان خبراء الأمم المتحدة أثبتت تورط أسماء عدة في انتهاكات واسعة، وأن منحهم وظائفهم الجديدة بصلاحيات واسعة، يعد ضرباً من التعمية واستمراراً لظاهرة الإفلات من العقاب.

إضاءة

مع وعود سعودية مستجدة للدخول على خط المفاوضات في أزمة سد النهضة بين مصر والسودان وإثيوبيا، تبدو هذه المبادرة فرصة للحل، تتطلب إرادة سياسية من أطراف النزاع للقبول بها

السعودية وسد النهضة
مبادرة باتجاه استيلاد فرصة للحل

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد»، إن الوعد السعودي الصادر أول من أمس الأربعاء، عن وزير الدولة للشؤون الأفريقية، السفير السابق في القاهرة، أحمد عبد العزيز قطان، بدخول السعودية على خطّ المفاوضات بين مصر وإثيوبيا والسودان لحلّ قضية سد النهضة، «يفتح باباً جديداً للعمل لحلحلة القضية، بالتوازي مع المفاوضات المتعثرة تحت مظلّة الاتحاد الأفريقي». لكن المصادر شككت، في الوقت ذاته، في تعاطي إثيوبيا بإيجابية مع مبادرة كهذه إذا صارت رسمية، بسبب ضيق الوقت قبل موعد الملء الثاني للسدّ نهاية يوليو/تموز المقبل.

والتزمت مصر والسودان رسمياً الصمت إزاء تصريحات قطان خلال زيارته للخرطوم، عن سعي السعودية لإنهاء ملف سد النهضة بالشكل الذي يضمن حقوق الأطراف الثلاثة، كاشفاً عن لقاءات سابقة بتوجيهات من الملك سلمان بن عبد العزيز، مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، وحديثه عن نية عقد لقاء قمة «في الوقت المناسب» لحل الأزمة، والذي تزامن مع استدعاء الخرطوم سفيرها في أديس أبابا، جمال الشيخ.

وأضافت المصادر التي تعمل في ديوان الخارجية المصرية، أن التدخلات السعودية في الأزمة سابقاً كانت محدودة، وإن تعهدت سابقاً بالفعل، قبل مفاوضات واشنطن الفاشلة بداية العام الماضي، ببذل جهود وساطة. لكن بحسب المصادر، فإن دوران عجلة الخلافات بين مصر وإثيوبيا تحديداً، كان أسرع من الاتصالات السعودية، وكذلك الإماراتية، واتصالات أخرى أجرتها دول أخرى في الشرق الأوسط.

وأوضحت المصادر أن مصر سبق أن طلبت من السعودية والإمارات لعب دور ملموس في الأزمة، نظراً لعلاقتهما الوثيقة بأديس أبابا، لكن دائما كانت هناك محاولات من الجانبين لجعل الدور في إطار «تحسين أجواء التفاوض بين الأطراف المتنازعة»، وليس بهدف «تقديم حلول نهائية»، ولذلك كان البلدان أبعد من أطراف أخرى غربية وشرقية في متابعة قضية السد.

وذكرت المصادر أن مصر «باتت تتفهم» منذ عامين تقريباً، أن الدول الخليجية ستكون من المستفيدين الأبرز من مشروع سد النهضة، سواء بزيادة استثماراتها الزراعية أو في مجال الطاقة، «وبالتالي فلم تعد تراهن كثيراً على وساطات خليجية». واستدركت المصادر بالقول إن «التصريح السعودي الجديد ربما يحمل تغييراً في المستقبل، لكنه غير مجدول حتى الآن»، مشددة، في الوقت ذاته، على «ثقة القاهرة في شخص قطان الذي كان على اطلاع واسع بالقضية منذ بدايتها».

وتعدّ السعودية حالياً، وفق بيانات أديس أبابا، سادس أكبر شريك تجاري لإثيوبيا بقيمة تبادل إجمالية تبلغ 6 مليارات دولار، وزاد بشكل كبير إصدار تصاريح العمل للعمالة الإثيوبية البسيطة في السعودية، خصوصاً قبل جائحة كورونا، ما عزّز العلاقات بين البلدين.

ومنذ انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية في عام 2005، أصبحت إثيوبيا واحدةً من أهم الدول الجاذبة للاستثمار من قبل المواطنين السعوديين. ففي نهاية 2015، أعلنت وزارة الزراعة السعودية أنهم يحتلون المرتبة الثالثة بين المستثمرين الأجانب في إثيوبيا بنحو 294 مشروعاً، معظمها في مجالي الزراعة والإنتاج الحيواني، كما أن لهم استثمارات هائلة في مزارع البن، الذي تستورد منه الرياض سنوياً أكثر من 80 ألف طن. ومنذ عام ونيف، أعلن القنصل العام الإثيوبي في جدة، مروان بدري، أن الاستثمارات السعودية في إثيوبيا تبلغ نحو 13 مليار دولار، متوقعاً زيادتها، لكن جائحة كورونا أعاقت المسيرة بعض الشيء.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2019، وبينما كانت مفاوضات سد النهضة جارية برعاية إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، أعلنت حكومة أبي أحمد حصولها على قرضين من السعودية بقيمة 140 مليون دولار، لتمويل مشاريع للبنية التحتية والطاقة، وأنه سيتم توجيه القرضين إلى إنشاء طرق ومشاريع الطاقة وإمداد المياه. وقبلها في عام 2016، وبموجب اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والأمني بين السعودية وإثيوبيا، زوّد صندوق التنمية السعودي 305 مستثمرين سعوديين و69 شركة سعودية بالتمويل لتطوير الإمكانات الإثيوبية. وبناء على هذه الحقائق، رأت المصادر المصرية أن السعودية تملك بالفعل أوراقاً يمكن الضغط بها على أديس أبابا، وكان من الممكن استخدامها مبكراً، لكن هذا لم يحدث. وفي الوقت نفسه، فإن الرهان على إقامة قمة ثلاثية مصرية إثيوبية سودانية برعاية سعودية لبحث حلول الأزمة، «تتطلب أولاً إرادة سياسية من جميع الأطراف لضرورة طرح حلول معقولة»، بحسب المصادر، مذكّرة بفشل القمم السابقة التي حضرها السيسي وأبي أحمد تحت مظلة الاتحاد الأفريقي.

وعن معالم الرؤية السعودية لحلّ الأزمة، والتي لم تظهر في تصريحات قطان، قالت المصادر إن الرياض تحدثت سابقاً خلال اتصالات بهذا الشأن في بداية عهد الملك سلمان عن ضرورة الالتزام بروح اتفاق المبادئ الموقع في مارس/آذار 2015 كإطار وحيد يمكنه استيعاب القضية، لكن أي مقترح الآن يجب أن يكون أكثر تحديداً. ويأتي ذلك بسبب انقلاب إثيوبيا على التفسيرات الموضوعية لبنود الاتفاق، وتمسكها بتفسيرات حرفية لا تؤدي إلى التوافق وتفرغها من مضمونها.

وعلى مستوى آخر، كانت السعودية من بين أبرز الدول التي استجابت للمطالبات المصرية، خصوصاً بعد توقيع حزمة اتفاقات للتعاون وترسيم الحدود البحرية بنقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير، لتقديم دعم مالي كبير لمشاريع رفع كفاءة شبكة الري ومياه الشرب وتحسين استفادة مصر من كميات المياه الواردة إليها وتنقيتها وجلب نظم حديثة لتحسين الجودة والتحلية والمعالجة، والتي تقدر الحكومة المصرية أنها ستتكلف حوالي 430 مليار جنيه خلال 10 سنوات، بحسب المصادر، فإن «مثل هذا الإسهام ليس هو فقط ما تنتظره مصر من السعودية بعد تصريح قطان».

> شككت المصادر في تعاطي إثيوبيا بإيجابية مع المبادرة
>
> تبحث المبادرة عقد لقاء قمة في الوقت المناسب لحل الأزمة

شرق غرب

معارضو انقلاب ميانمار يتحدون الجيش

استهدف قراصنة إلكترونيون مواقع حكومة ميانمار أمس الخميس، في إطار الاحتجاجات على انقلاب الجيش الذي كثّف بدوره الضغط على المعارضة عبر حجب خدمة الإنترنت ونشر الجنود في أنحاء البلاد. في الأثناء، وللیوم الثاني على التوالي، أغلق سائقون في مدينة رانغون الطرقات بسياراتهم، لمنع قوات الأمن من التنقل في أنحاء كبرى مدن ميانمار.
(فرانس برس)

إيطاليا: دراغي يحصل على الثقة

حصل رئيس الحكومة الإيطالي الجديد ماريو دراغي، على الثقة في مجلس الشيوخ مساء أول من أمس الأربعاء. ونال دراغي 262 صوتاً مؤيداً مقابل 40 معارضاً، فيما امتنع نائبان عن التصويت، مثبتاً بذلك حجم غالبيته البرلمانية. وخلال عرضه برنامجه أمام النواب الأربعاء، دعا دراغي إلى «إعادة بناء» بلاده التي تضررت بشدة من الأزمة الصحية والاقتصادية، متعهداً بـ«مكافحة وباء كورونا بالوسائل كافة».
(فرانس برس)

استقالة رئيس وزراء جورجيا

أعلن رئيس وزراء جورجيا، جيورجي جاخاريا، استقالته أمس الخميس، في خطوة دفعت المعارضة إلى الاحتفال والدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة. وتولى جاخاريا منصبه في 2019، وقالت وسائل إعلام محلية إنه استقال لخلافات مع فريقه بشأن احتجاز المعارض السياسي البارز نيكا ميليا. ونقلت وكالة «سبوتنيك جورجيا» لأنباء عن جاخاريا قوله: «أعتقد أن استقالتي ستساهم في خفض مستوى الاستقطاب في بلدنا».
(رويترز)

الاستراتيجية الأميركية مع الحوثيين

مهمة ترويض مستحيلة

باشرت الولايات المتحدة اعتماد مقاربة جديدة مع الحوثيين، بدءاً من إزالتها من قائمة المنظمات الإرهابية، وصولاً إلى تعيين مبعوث معروف

زكريا الكمالي

لم يشكّل القرار الأميركي بشطب الحوثيين من قوائم المنظمات الإرهابية الأجنبية، منتصف الشهر الحالي، صدمة كبيرة للرأي العام في اليمن، خصوصاً أنها جاءت ضمن مساعي الإدارة الأميركية الجديدة لترويض الجماعة، وإبعادها قدر الإمكان عن الارتماء في حضن إيران، بالطرق الدبلوماسية. وأفصحت التصريحات التي أطلقها المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندركينغ، يوم الثلاثاء الماضي، عن جانب من استراتيجية واشنطن الجديدة حيال الحوثيين، والتي كشف فيها عن امتلاك بلاده «طرق لتوصيل الرسائل عبر قنوات نستخدمها بقوة». ولم يكشف الدبلوماسي الأميركي، الذي قاد بنفسه المشاورات السرية بين واشنطن والحوثيين قبل سنوات، عن طبيعة تلك القنوات، لكن سلطنة عمان، ظلت طيلة سنوات الحرب الماضية، نقطة الالتقاء التي تربط بين الولايات المتحدة وحلفاء طهران.

يستخدم المبعوث الأميركي لغة ناعمة غير معتادة مع جماعة الحوثيين، ودعاهم في تصريحاته الأخيرة إلى «تغيير سلوكهم البغيض» و«عدم استخدام السعودية كهدف للتدريب»، من دون التلويح بالمسارات البديلة التي ستلجأ إليها واشنطن في حال لم يتم وقف تلك الهجمات. وتشعر الإدارة الأميركية بأن السياسة العدائية التي اتّبعتها الإدارة السابقة مع الحوثيين، مكّنت إيران من الاستحواذ على قرار الجماعة العسكري خلال السنوات الماضية واستخدامها لانتزاع مكاسب هامة من المجتمع الدولي. ووفقاً لمراقبين، فإن مهمة الترويض التي تنتهجها إدارة الرئيس جو بايدن، باتت متأخرة وشبه مستحيلة، بعد تغلغل طهران في مفاصل الجماعة الحوثية، وتبنيها لخطاب الحرس الثوري بشكل كامل. ومن غير المعروف ما إذا كانت جماعة الحوثيين ستتماهى مع الاستراتيجية الجديدة خصوصاً بعد تلبية شرطها المهم وهو الشطب من قوائم الإرهاب أم لا، لكن مصادر سياسية أكدت لـ«العربي الجديد» أن واشنطن بدأت بالفعل بفتح خطوط تواصل مباشرة معهم منذ نحو أسبوعين. ولفتت المصادر إلى أن التواصل أسفر عن مرونة لافتة في الموقف الأميركي، ابتداء بوقف الدعم للتحالف بقيادة السعودية في سبيل إنهاء الحرب ومن ثم شطب الجماعة من قوائم الإرهاب، وتعيين مسؤول التواصل غير المعلن، كمبعوث رسمي لواشنطن لدى اليمن. وعلى الرغم من حالة العداء الظاهرة، واعتماد الحوثيين لشعار الصرخة الخمينية الذي ينادي بـ«الموت لأميركا وإسرائيل»، كركن عقائدي، لم ينقطع خيط التواصل بين الجانبين منذ مطلع الأزمة اليمنية، باستثناء الجمود الذي حصل خلال فترة الرئيس السابق، دونالد ترامب، إذ اعتمدت إدارة الأخير على ما تقرره الإدارة السعودية فقط. لا يمانع الحوثيون إجراء حوار علني مع الإدارة الأميركية، من زاوية أن الحرب الدائرة حالياً تم إعلانها من واشنطن، في إشارة للبيان الذي ألقاه السفير السعودي السابق لدى أميركا، عادل الجبير، عشية انطلاق عمليات «عاصفة الحزم» في 26 مارس/آذار 2015. وعقد الطرفان سلسلة من المفاوضات السرية بعد ذلك، ومطلع ديسمبر/كانون الأول الماضي، كشف القيادي في الجماعة محمد علي الحوثي، في تدوينة على «تويتر»، عن إرسال الإدارة الأميركية رسالة لهم عبر وسطاء، أبلغتهم فيها بأنه «لن يكون هناك سلام في اليمن ما لم يوافق عليه الحوثيون حتى ولو كانت السعودية راضية به». وكانت إدارة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، أكثر انفتاحاً مع جماعة الحوثيين، وفتحت بعد أشهر قليلة من الحرب عام 2015، خطوط تواصل على مستوى رفيع مع الوفد التفاوضي الحوثي في العاصمة العمانية مسقط، وذلك في محاولة توسط لوقف إطلاق النار. لكن تلك المساعي التي فشلت في وقف الحرب، أثمرت عن صفقة جانبية تم بموجبها إفراج الحوثيين عن رهائن أميركيين كانوا محتجزين في صنعاء. وشهدت الأسابيع الأخيرة من عام 2016

كان أوباما منفتحاً على الحوثيين (Getty)

والتي سبقت فترة نهاية ولاية أوباما، محادثات علنية للمرة الأولى، إذ التقى وزير الخارجية الأميركي حينها جون كيري، الوفد التفاوضي الحوثي في مسقط، وقدّم لهم ما عُرف حينها بـ«رؤية كيري»، التي نالت استحسان الحوثيين وقوبلت برفض حكومي. ونصّت رؤية كيري، والتي تم تسريبها حينذاك، على وقف الحرب بعد مشاورات بين أطراف الصراع اليمني، وليس «حكومة شرعية في مواجهة انقلابيين»، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، فضلاً عن نقل صلاحيات الرئيس إلى نائب رئيس جمهورية توافقي، فيما يظل الرئيس في منصبه بشكل شرفي.

تتجاوز رؤية كيري ما يسمى بـ«المرجعيات الثلاث» التي تتمسك بها الحكومة الشرعية كشرط جوهري لحل الأزمة، وهي المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني والقرار الأممي 2216، وجميعها تفرض على

> يستخدم المبعوث الأميركي لغة ناعمة غير معتادة مع الحوثيين

الحوثيين أن يكون الرئيس عبدربه منصور هادي هو الرئيس الشرعي للبلاد حتى بعد الحل، وكذلك تسليم السلاح الثقيل للدولة والانسحاب من صنعاء قبل تشكيل الحكومة. وعقب الهجمات المدمرة التي تبناها الحوثيون على منشآت بقيق وخريص النفطية السعودية وأدت إلى إرباك سوق الطاقة العالمي، في سبتمبر/أيلول 2019، عادت عجلة التواصل الأميركي الحوثي مجدداً. وشهدت مسقط سلسلة لقاءات شارك فيها مسؤولون سعوديون وأميركيون في سبيل وقف الحرب، لكنها لم تخرج بنتيجة. وكانت واشنطن من أشد المعارضين لأي عملية عسكرية للحكومة المعترف بها دولياً باتجاه صنعاء أواخر عام 2016، ونجحت في كبح التقدّم الذي وصل إلى مسافة قريبة تقدر بنحو 50 كيلومتراً من مطار صنعاء في مرتفعات جبال نهم. كما عارضت العملية الأخرى لتحرير الحديدة أواخر عام 2018، بعد طرح اتفاق استوكهولم بقوة عبر الأمم المتحدة. ويثير الموقف الأميركي المتفرج على الهجوم الحوثي ضد مأرب النفطية، شرقي البلاد، منذ نحو أسبوعين، الكثير من علامات استفهام، وسط مخاوف حكومية من وجود رضا لدى الإدارة الأميركية للحوثيين على اقتحام معاقل الحكومة الشرعية في آخر محافظة تقع ضمن خارطة اليمن الشمالي سابقاً، كجزء من خطة لتفتيت اليمن والقبول بالحوثيين كسلطة أمر واقع لحكم محافظات الشمال. وتتزايد المخاوف، من احتمالية اعتماد خريطة الحل التي يحملها المبعوث الأميركي الجديد، على خطة كيري، والتي ستنسف كافة التحصينات الدفاعية لشرعية هادي وعلى رأسها القرار 2216، وذلك عبر استبداله بقرار دولي جديد. في السياق، يعتقد خبراء أن الإدارة السعودية المكبلة بقضية الصحافي جمال خاشقجي، سترضخ لأي حل تقرره الإدارة الأميركية الجديدة، حتى وإن كان مخالفاً لقناعتها، وأطاح بهادي، تحت مبرر أن الحكومة الشرعية هشة ولم تتخذ أي خطوات لتأمين مناطق نفوذها جنوباً، وكذلك لم تُقدم على أي إصلاحات اقتصادية. ورأى الباحث اليمني، نبيل الشرجبي، أن التصريحات الأخيرة للمبعوث الأميركي لا تحتاج إلى تفسير، وذلك بعد اعتمادها على مسارين، يتركز الأول على دعم الجهود الأممية الحالية، والثاني هو محاولة التواصل مع الحلفاء الدوليين، وهي الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، لإلغاء القرار 2216. وقال الشرجبي، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إن «أوروبا ربما اقتربت كثيراً من التوجه الأميركي، وروسيا ستكون مرحبة بأي خطوة لإلغاء القرار 2216 وكذلك الصين. وأي قرار جديد سيعتمد بدرجة رئيسية على خريطة المبعوث الأممي الخاصة بالإعلان المشترك، والتي تحفظت الحكومة الشرعية على بعض بنودها ورحب بها الحوثيون، لكن هذا بحاجة لوقت طويل للتنفيذ».

وحول ما إذا كان الحل الأميركي المرتقب سيتجاوز المخاوف السعودية الحالية، أشار الشرجبي إلى أن التصريحات الأميركية ستقتصر كما هو واضح على بعض التطمينات وحفظ أمن المملكة وعدم التخلي عنها. ولفت إلى أن تكثيف الهجمات الحوثية على السعودية أخيراً، قد يندرج ضمن هذا الإطار، ومن المتوقع أن تقايض واشنطن السعودية بوقف الغارات، مقابل وقف الحوثيين ضرب مصالح المملكة، وهي نفس الشروط الحوثية الراهنة للحل. ورأى أن الاستراتيجية الأميركية، قد لا تجد طريقها إلى النجاح، وخصوصاً إذا تعثرت إلى موعد التجديد النصفي للكونغرس، ومن المتوقع أن يتغير المزاج الأميركي لحساب الجمهوريين ويفقد الديمقراطيون الأغلبية وهو ما قد يجعل خطط إدارة بايدن تتبخر.